مكتب ياسر عبد التواب هيكل للتدقيق والمحاسبة
هاتف : ٣١٥٩ ٤٤٤٢ ٩٧٤+
فاكس : ٤٠١٩ ٤٤٣٢ ٩٧٤+
ص.ب : ٧٩٢٤
٢٣٠ الدائري الثالث - الدوحة - قطر

ياسر هيكل
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة / مؤسسة الأصمخ للاعمال الخيرية -عفيف المحترمين،،،

الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية-عفيف- " المؤسسة" والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024 وكل من بيان الربح والخسارة وبيان التغير في حقوق الشركاء وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا ان البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي لمؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية-عفيف- كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية. ان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية في دولة قطر. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا .

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للمؤسسة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من قبل مدقق حسابات آخر و الذي أبدى رأيا متحفظ حول تلك البيانات المالية في تقريره المؤرخ في 29 أبريل 2024.

المعلومات الأخرى

الادارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى الواردة في التقرير، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات هذا.

رأينا حول البيانات المالية لا يغطي رأينا في المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، فان مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، وفي سبيل القيام بذلك دراسة ما ان كانت المعلومات الأخرى لا تتسجم بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو بأية صورة أخرى محرفة بشكل جوهري. وإذا خلصنا الى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استنادا الى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فأننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) , وتشمل هذه المسؤولية أيضاً أنظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء جوهرية ومادية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقا لمبدأ الأستمرارية ، والإفصاح حسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بمبدأ الأستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم تخطط الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي غير ذلك.

يتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. "التأكيد المعقول" هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، نمارس حكما مهنيا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا:

- نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن تزوير أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا .إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة .
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية ذات الصلة التي اتخذتها الإدارة .
- نبدي نتيجة على مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة الشركة على المواصلة وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كان الأفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم الشركة بالتوقف عن الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الافصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

تابع مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

- الحصـــول على أدلة تدقيق كافية ومناســـبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشـــطة التجارية داخل الشركة لإبداء الرأي حول البيانات المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والأشراف وإجراء أعمال التدقيق للشركة. ونحن لا نزال المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق .

نتواصل مع الإدارة فيما يتعلق بأمور أخرى كالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصـور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق .نقوم أيضـا بتزويد الإدارة ببيان بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم عن جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أن تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكنا .من الأمور التي تم تقديمها الى الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصـوى في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبالتالي مسائل التدقيق الرئيسية. نحن نصـف هذه المسـائل في تقرير مدققي الحسابات ما لم يحول قانون أو لائحة دون الكشف العلني عن هذه المسألة أو عندما، في حالات نادرة جدا، نقرر أن مســألة ما لا ينبغي أن نوردها في تقريرنا نظرا للأثار الســلبية التي تنجم عن القيام بذلك والتي قد يتوقع بشــكل معقول أن ترجح على المصلحة العامة في حالة ورودها في التقرير.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصــلنا على جميع الإيضــاحات والمعلومات التي اعتبرنا أنها ضــرورية لأغراض التدقيق. تحتفظ المؤســســة بســجلات محاســبية منتظمة وتتفق البيانات المالية مع تلك الســجلات. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشــركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والمعدل بعض احكامه بقانون رقم 8 لسنة 2021 خلال فترة موضوع الفحص يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال المؤسسة أو مركزها المالي كما في **31 ديسمبر2024** .

الدوحة في 8 يناير 2025

ياسر عبدالتواب هيكل للتدقيق والمحاسبة
محاسبون قانونيون ومستشارون

مكتب ياسر عبدالتواب هيكل للتدقيق والمحاسبة
ص.ب: ٧٩٢٤ - الدوحة - قطر
P.O.Box: 7924 Doha-Qatar
* Yasser A. Haikal Auditing & Accounting *

محـمد إبراهيم عامر
(سجل مدققي حسابات رقم 346)